العدد(1350) السنة السادسة-الاربعاء (22) تشرين الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على أميركا أن تستعد لتخطو إلى الخلف

المستقبل AL-MUSTAQBAL INTERNET EDITION

٢١ / ١٠

فريد زكريا

(نشرت مجلة »نيوزويك« (٧ تشرين الأول ٢٠٠٨) ملفاً تحت عنوان »مستقبل الرأسمالية« معلنة »نهاية عصر ريغان وتاتشر.)

أتاحت الأزمة المالية في أميركا لمختلف أنواع الناس . بدءاً من قادة النقابات العمالية البريطانية وصولاً الى حكام البنوك المركزية الآسيوية والرئيس الفرنسي المزاجي . أن يعلنوا أننا نشهد نهاية الرأسمالية المتساهلة والأسواق الحرة. لكن هذا غير صحيح.

ستكون التداعيات الحقيقية للأزمة المالية فقدان النفوذ الأميركي لشرعيته. في الماضي، كان الناس في كل أنحاء العالم يرون أن الولايات المتحدة تمثل الاقتصاد الأكثر عصرية ورقياً وإنتاجية في العالم. وهم يتساءلون الآن هل كان ذلك مجرد وهم؟ كانوا يصغون باحترام وحتى برهبة الى صانعي السياسات الأميركيين. أما اليوم فيتساءلون إن كان هؤلاء المسؤولون يعرفون ما يفعلون. وسيكون لفقدان المصداقية هذا عواقب وخيمة. قبل أسبوعين قال الباحث والمحلل زاكاري كارابيل على شبكة سي أن أن: »سنتذكر هذه الفترة على أنها لحظة خروج أهم الاستثمارات العالمية من الولايات المتحدة«. طوال عقود، اجتذبت الولايات المتحدة كميات هائلة من رؤوس الأموال . ٨٠ في المئة من المدخرات الفائضة في العالم . مما أتاح لها أن تتبع نمط حياة يفوق قدراتها الحقيقية. هذه الحقبة تشارف على نهايتها. ويستوجب على أميركا أن تكافح لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات مثل أي بلد آخر.

في عالم الرأسمالية التنافسية، تحتاج الاقتصادات الى حكومات ذكية وليس الى حكومات كبيرة أو حكومات غير فعالة. نحن لسنا في سباق نحو الحضيض فيما يتعلق بالأجور والقوانين وغير ذلك. لكننا نتنافس ضد دول أخرى للتوصل الى السياسات الحكومية التي تعزز النمو والإبداع والانتاجية بأفضل طريقة. حان الوقت لمعرفة ما هي الوسائل الفعالة، وليس لمعرفة ما هي الشعارات الإيديولوجية التي يجب تكرارها. أما فرنسيس فوكوياما فقال: تداعي أشهر البنوك الاستثمارية الأميركية. وخسارة أكثر من تريليون دولار من قيمة سوق الأسهم في يوم واحد. وفرض فاتورة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار على دافعي الضرائب الأميركيين: حجم انهيار وول ستريت. برعب قد يكون أضخم من ذلك. لكن في حين أن الأميركيين يتساءلون لماذا عليهم أن يدفعوا مبالغ ضخمة كهذه لمنع اقتصادهم من الانهيار، فإن قلة منهم تناقش كلفة غير ملموسة لكن أكبر ربما سيتعين على الولايات المتحدة أن تدفعها، وهو الضرر الذي يتسبب به الانهيار المالي »لسمعة« أميركا.

الأفكار هي إحدى أهم صادراتنا. وهناك فكرتان أميركيتان طغتا على التفكير العالمي منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي عندما انتخب رونالد ريغان رئيساً. الأولى كناية عن نظرة معينة للرأسمالية، قوامها أن الضرائب المنخفضة والقيود الخفيفة والحكومة الصغيرة تحفز النمو الاقتصادي. وقد عكست فلسفة ريغان الاقتصادية نزعة الى توسيع الحكومة دامت قرناً. واصبحت إزالة القيود النزعة القائمة، ليس فقط في الولايات المتحدة بل في كل أنحاء العالم. الفكرة الثانية الكبيرة هي أن أميركا داعمة وناشرة للديموقراطية الليبرالية في العالم، وهو ما كان يعتبر السبيل الأفضل الى نظام دولي أكثر ازدهاراً وانفتاحاً. لم تكن قوة ونفوذ أميركا مرتبطين بدباباتنا وعملتنا فحسب، بل بواقع أن معظم الناس كانوا منجذبين الى نموذج أميركا في الإدارة الحكومية وأرادوا أن يغيروا مجتمعاتهم بطريقة مشابهة، وهو ما أطلق عليه العالم السياسي جوزف ناي اسم »القوة الناعمة«. يصعب تصور الكيفية التي سقطت بها مصداقية هذه الميزات الأساسية للنموذج الأميركي. بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، فيما كان العالم يتمتع بفترة غير مسبوقة من النمو، كان من السهل تجاهل هؤلاء الاشتراكيين الأوروبيين والشعبويين الأميركيين اللاتينيين الذين كانوا يندون بالنموذج الاقتصادي الأميركي واصفين إياه بـ»رأسمالية رعاة البقر«. لكن محرك هذا النمو، أي الاقتصاد الأميركي، خرج الآن عن سكته، ويهدد بجر بقية العالم الى الهاوية معه. والأسوأ من ذلك أن الخطأ يقع على النموذج الأميركي نفسه: فواشنطن التي اتبعت شعار الحكومة الصغيرة، فشلت في تنظيم القطاع المالي بشكل مناسب وأتاحت له أن يلحق ضرراً كبيراً ببقية المجتمع.

ان الكثير من الناس في أنحاء العالم، باتت تدرك ان الخطاب الأميركي عن الديموقراطية يبدو بشكل متزايد كعذر لتعزيز الهيمنة الأميركية.

الخيار الذي نواجهه الآن يتعدى خطة الانقاذ الكبير، أو الحملة الانتخابية الرئاسية. فسمعة أميركا تحت المجهر في وقت تبدو نماذج أخرى . سواء كان النموذج الصيني أو الروسي . أكثر جاذبية. إن استعادة سمعتنا الطيبة وإعادة إحياء جاذبية نموذجنا تشكلان، لأسباب كثيرة، تحدياً كبيراً يوازي تحدي إرساء الاستقرار في قطاعنا المالي. وفي تقرير رنا فروهار، أعلن المستثمر جورج سوروس »إنهيار نموذج العولمة وإزالة القيود. نحن نشهد الآن نهاية هذه الإيديولوجيا«. أما جوزف ستيغليتز، الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد كلينتون فيقول »انه تآكل متواصل منذ ٢٠ سنة. حتى عندما كنت أعمل في البيت الأبيض كان الجميع يتحدثون عن المخاطر، لكن الجميع كانوا يرفعون أيديهم قائلين لا نريد زيادة القيود. هذا لأن المتكلمين هؤلاء كانوا من المستفيدين في وول ستريت«.

أما وزير العمل الأميركي السابق روبرت رايش فيقول: »لا يزال هناك فقط من الرأسمالية. الرأسمالية الاستبدادية كما في الصين وسنغافورة، والرأسمالية الديموقراطية كما في الولايات المتحدة وأوروبا. إن كان لدى أحد فكرة أفضل، فأنا متأكد من أن العالم سيود معرفتها«.

السفير

٢١ / ١٠

العالم تغير

سليمان تقي الدين

العالم يتغيّر أسرع بكثير مما نتوقع وغالباً من حيث لا نتوقع. الإمبراطورية السوفياتية التي شغلت العالم طوال القرن العشرين انهارت في لحظات وكأنها بناء من كرتون. انطلقت الإمبراطورية الأميركية لتفرش ظلها العسكري على العالم فإذا هي تتعثر أمام مقاومات أقل ما يقال فيها إنها بدائية. لقد صارت كلفة الحرب على العراق جزءاً مهماً من مصير الاقتصاد العالمي. خلال أيام معدودة كان أكبر اقتصاد في العالم يستجدي دعم »أوروبا القديمة« التي فقدت كل تراثها الاستقلالي وهي تنجر وراء المغامرات الأميركية. تصرّف الألمان والفرنسيون كأنهم ينتظرون الوقت المناسب من الضعف الأميركي ليرفعوا راية الشراكة. صحيح أن الأزمة عالمية وقد أصابت كل الاقتصاديات المتورطة في الأسهم، لكنها على الصعيد السياسي ذات عنوان أميركي. أميركا أخضعت العالم كله إلى مرجعيتها في البورصة والدولار. أميركا استحوذت وحدها على الفوائض النقدية الكبرى للصين واليابان وروسيا والعرب وأوروبا. أميركا هي التي رفعت أسعار النفط إلى حدود خيالية تضغط من خلاله على أسواق الدول النامية في اقتصاديات إنتاج للسلع. أميركا هي التي أدارت الظهر لكل المطالبات بالشراكة والتزام رعاية الأمن القومي لبعض الأقطاب الدوليين ومنهم روسيا. أميركا كذلك هي التي جعلت منطقة الشرق الأوسط مسرحاً لحركات التطرف السياسي والديني جراء تجاهلها لمصالح شعوب المنطقة ودولها. لو دام العصر الأميركي لاتسعت أكثر رقعة الحروب وتعاظمت مخاطر العنف وعمّت الفوضى. في العادة التاريخية لا تنكسر الإمبراطوريات إلا من داخلها. آلات الحروب الكبرى لا تتعطل إلا من خلال العمق الاستراتيجي لها. خسرت أميركا حرب فيتنام في المعارضة الأميركية لها.

انهار النظام السوفياتي القوي عسكرياً أمام تحديات التنافس الاقتصادي العالمي واستحالة التقدم من خلال الآلة البيروقراطية السالبة للحرية. لم ينكسر الجيش الأميركي عملياً في أفغانستان والعراق لكنه فشل في القيام بالمهمة السياسية التي أرادتها أميركا، وبالذات في إعطاء فرصة جديدة للاقتصاد الأميركي. وقف الرئيس الفرنسي أمس ليقول: »إن الأميركيين أمة عظيمة تثير الإعجاب، لكنهم ليسوا وحدهم يقرّرون مصير العالم«. لا نظن أن نيكولا ساركوزي قد ربح حرباً، بل هو يبني على نتائج خسائر أميركا في حرب خاضها الآخرون، خاضتها شعوب منطقة الشرق الأوسط، التي لم تكن كما توهّم الأميركيون تتلهف لاستقبالهم وتستجيب للمشروع الذي تخيلوه سياسياً واقتصادياً. قد يقول قائل: ولكن الأزمة مالية وتستطيع الولايات المتحدة خلال فترة من الزمن أن تعيد التوازن وتعيد الثقة باقتصادها«. لقد ضخت الدول الصناعية المتقدمة أكثر من ستة آلاف مليار دولار في الأسواق العالمية ولم تستطع أن تكبح التراجع المتزايد في أسعار الأسهم. حتى الخبراء الاقتصاديون يتساءلون أين تبخرت كل هذه النقود. القليل منهم أدرك أن الاقتصاد الورقي قد انهار والأسعار الوهمية ستعود إلى طبيعتها الفعلية وأن التوازن الحقيقي الذي يوقف الأزمة هو التوازن بين الاقتصاد الفعلي والأسعار. إذا كان هذا هو المسار الطبيعي للأمور فإن الاقتصاد الأميركي يصبح موازياً للاقتصاد الأوروبي وليس أضخم منه. وتصبح القيادة الاقتصادية والسياسية مسألة تعاون لا استفراد.

لقد تغيّر العالم بأسرع مما نتوقع وعلينا أن نصدق دون تردد أن الإمبراطورية الكبرى قد فقدت قدرتها على التحكّم بمصائر الكون، وأنها بدأت تفقد مميزات أساسية هي عناصر »الرسالة« أو الدور التاريخي. لقد افترض هنتنغتون أن صراع الحضارات لا يقوم فقط على القوة العسكرية بل على البُعد الثقافي حيث لأميركا رسالة مختلفة تتعلق بإرثها الليبرالي والديموقراطي.

كما افترض فوكوياما أن نهاية التاريخ هي المشروع الأميركي ومرده أيضاً هذه الرسالة الضمنية التي يؤديها اقتصاد يقدر على تجديد نفسه، خلال أيام انكشف هذا المشروع الأميركي عن نقطة ضعف قاتلة (كعب آخيل) في الجسد العملاق اقتصادياً وعسكرياً، ألا وهو »الاقتصاد الوهمي« والحروب الإمبريالية الخاسرة.

خاطـــرة: حروب الاستـــــحقاق!

الديار

٢١ / ١٠

خيري منصور

لم تحظ كلمة الاستحقاق في ادبياتنا خصوصا السياسية بما يليق بها فهي تختصر منظومة من المفاهيم ، تبدأ من وعي الفرد بحقوقه ولا تنتهي عند مجرد الدفاع عن هذه الحقوق ، لان الامر يتجاوز تصفية الحسابات الفردية ، اذ ليس شرطا ان يكون الانسان فقيرا ومدقعا كي يفكر بتحسين احوال الاخرين ، او مريضا كي ينشط في مجال التوعية الصحية ، وقد تكون اخر الضمانات الاخلاقية لعالمنا هي ما يبذله ناشطون من مختلف الاجناس من اجل سواهم ، ومن انحازوا الى عدالة القضية الفلسطينية ليسوا فلسطينيين او حتى عربا ، فهم مثقفون لهم ضمائر ورؤى عابرة للطبقات والحدود الاقليمية ومنهم من يرى ان الصمت تواطؤ ، بل مشاركة في الجريمة.

ان الشعور بالاستحقاق هو من الناحية السايكولوجية تجاوز للاقواس والاهلة التي يولد الناس مقيدين داخلها ، سواء ضمت اللون او الجنس او الطبقة.

وهناك سؤال اشكالي طرحه سارتر في ذروة الاحتدام بين اليسار واليمين ، والحالمين ومن تأقلموا مع الامر الواقع ، ورأوا انه ليس بالامكان افضل مما كان.

تساءل سارتر عن الذي يولد اسود ما الذي يفعله بسواده؟

وعن الذي يولد فقيرا ما الذي يفعله بفقره واخيرا عمن يولد تحت الاحتلال ما الذي يفعله بحريته وبنفسه؟

سؤال يحمل الانسان عبء مسؤولية الاختيار والقرار ، فثمة رجال ونساء سود علموا الرجل الابيض معنى البياض الحقيقي بعيدا عن لون الجلد ، وثمة مثقفون ينتمون من حيث العرق والجنسية الى دول كولونيالية ، اعلنوا العصيان عليها وتطوعوا للدفاع عن حقوق الضحايا من الام تيريز الى نلسون مانديلا ، وليس انتهاء بمن كرسوا اموالهم واعمارهم من اجل الانسانية ثمة خيط حريري لم ينقطع ولن ينقطع هؤلاء ادركوا البعد التاريخي والاخلاقي لمفهوم الاستحقاق ، ومثلما طالبوا بحقوقهم طالبوا ايضا بحقوق الاخرين ، وحين رأوهم عاجزين عن الحصول عليها مدوا لهم الايدي وكل ما يستطيعون.

ان الاركان الى ان الحق يعلو حتى وهو اعزل وبلا مطالبين هو بمثابة التوكل دون عقل الناقة حسب ادبيات عقيدتنا ، والضحية الخرساء عليها ان تواصل اجترار دمها والمها لانها اضافت سمتها الى سوط الجلاد ، وقبلت بل خضعت لشرط حاصرها وافقدها الرشد وشل ارادتها،

وكما ان هناك استحقاقا ، هناك ايضا فقدان للشعور بالاستحقاق ، وهو ما يسمى حالة الاستلاب او الاغتراب التي تحول الانسان الى مجرد شيء او سلعة بحيث لا يشارك على الاطلاق في صناعة مصيره.

والعزف الان على اشده في هذا السياق ، فثمة استراتيجيات تأسست على مفهوم سلب الاستحقاق ، ودفع الانسان الى التأقلم ببطء مع كل ما يطرأ على حياته من حصار وتهميش يصل حد النبذ،

ان للاستحقاق حروبه ، سواء كانت تحررية تمارسها شعوب ضد طغاة ومستبدين ومحتلين او من طراز تلك الحروب القومية التي تحاول الدول من خلالها الدفاع عن الهوية والوجود.

وقد لا نبالغ اذا قلنا بان اعطاء كلمة الاستحقاق دلالاتها كلها يعني ان التاريخ برمته يحتشد احيانا في خندق هذه الكلمة.

العلاقة المتميزة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

الحياة

٢١ / ١٠

توفيق المديني

في أواسط عقد الثمانينات من القرن العشرين، طرح الملك الراحل الحسن الثاني على الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، مسألة انضمام المغرب إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة، ولاسيما بعد دخول إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ١ كانون الثاني ١٩٨٦، بوصفهما البلدين اللذين كانا ينافسان المغرب على صعيد المنتجات الزراعية. وعندما سئل العاهل المغربي إن كان جادا في طلب انضمام بلاده إلى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية،أجاب قائلاً:« من حقنا أن نحلم، ففي السياسة يبدأ كل شيء من خلال الحلم».

وهاهو الحلم يتحقق، عندما منح وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع مجلس الشراكة الذي عقد في لوكسومبورغ يوم الاثنين ١٣ أكتوبر الجاري المغرب صفة «الوضع المتقدم» التي تعطيه امتيازات العضوية كلها، باستثناء المشاركة في المؤسسات التمثيلية والتنفيذية.

ومنذ توقيع معاهدة روما في عام ١٩٥٧ من قبل الدول الست المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، التي نصت في أحد بنودها على ضرورة رفع وزيادة وتيرة التبادلات التجارية والعمل على تحسين العلاقات الاقتصادية عامة، مع دول البحر الأبيض المتوسط، عملت الدول الأوروبية المعنية على تطبيق هذا البند . فعقدت عدة اتفاقيات مع الدول المغاربية في النصف الثاني من عقد السبعينات . ومنذ العام ١٩٦٣، بدأ المغرب مفاوضات مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة على قاعدة البند رقم ٢٣٨ من المعاهدة .

وتوجت هذه المفاوضات بعقد اتفاقية أسهمت في خلق شراكة بين السوق الأوروبية المشتركة، والمملكة المغربية في ٣١ آذار / مارس ١٩٦٩، وفي ٢٦ شباط ١٩٩٦، وقع المغرب مع الاتحاد الأوروبي اتفاقا جديدا، يندرج ضمن سياق المجالات الثلاثة التي أقرتها الشراكة الأوروبية – المتوسطية في مؤتمر برشلونة ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، والتي تتمثل في إحداث منطقة تبادل حر تدريجياً إلى جانب التعاون المالي والتكنولوجي والاقتصادي بحلول سنة ٢٠١٠. وقد سبقت عملية التوقيع مفاوضات شاقة بسبب تعقد الملفات، ولاسيما في مجالي الزراعة والصيد البحري .

وهدف الاتفاق المغربي – الأوروبي إلى فتح المجال تدريجياً لتحرير مبادلات السلع الزراعية بين الجانبين. فهو يندرج ضمن خطة الاتفاقيات السابقة لأنه يقضي بتحديد حصص الصادرات المغربية قبل دخولها السوق الأوروبية ضمن إعفاء جمركي على أساس احترام توقيت زمني وعامل سعر الدخول. لكنه يشير في الوقت عينه إلى آفاق تطور هذه المبادلات نحو مزيد من التحرير في هذا الإطار، سيكون الطرف المغربي مطالباً بمنح الإتحاد الأوروبي نظاماً خاصاً لصادراته الفلاحية.

لذا اتفق الطرفان على إعادة دراسة شروط توسيع تحرير مبادلات هذا القطاع في سنة ٢٠٠٠ . ويحتل القطاع الزراعي في المغرب دورا متميزا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي إذ يساهم مابين (١٧-٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوفر العمل لأكثر من ٦ ملايين من الأيدي العاملة في المغرب.

لقد أسرعت عالمية التجارة، وتحرير نظام العلاقات الدولية، من توعية أوروبا تدريجياً بعد التزامها الجديد في حوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره عاملاً ضرورياً لاستقرارها الخاص، وفرصة لمد نفوذها في الوقت عينه. وقد أسهمت عدة متغيرات دولية وإقليمية كبيرة شكلت دافعاً قوياً لإقناع مجموعة دول الاتحاد بأن أوروبا لا يمكن لها أن تبني مستقبلها بتجاهل جنوب المتوسط. ومن هذه المتغيرات، حرب الخليج الثانية وإسقاطاتها المدمرة عربياً وعالمياً، لجهة هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على منابع النفط، واستخدامها سلاح النفط لخنق أقرب منافسيها من التكتلات الاقتصادية العملاقة وهي أوروبا واليابان.

وأخيرا هناك التحديات الإقليمية التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك التحديات:

-تصاعد المد الأصولي الإسلامي في كل من مصر وتونس والجزائر، والمغرب وانفجار الأزمة الجزائرية، حيث إن نظرة الغرب للإسلام مازالت ترى أن الإسلام يعني الأصولية، وهذه الأخيرة تعني الإرهاب.

-استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوروبا، إذ تعتبر أوروبا أن النمو الديمغرافي المغاربي، وتزايد الهجرة غير الشرعية، وتصاعد الأصولية الإسلامية في البلدان المغاربية وفي العالم، وغياب سياسة أوروبية موحدة، وتضاربها تجاه بعض أزمات المنطقة، من أكبر التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي في عقد التسعينات،وبداية القرن الواحد والعشرين.

إن منح المغرب صفة«الوضع المتقدم» من قبل الاتحاد الأوروبي تأتي أيضا متزامنة مع منح حلف الأطلسي بمبادرة من الرئيس بوش المغرب صفة مراقب من خارج بلدان الحلف. ويعتقد المحللون الغربيون أن منح المغرب هذه الصفة التفضيلية التي لم تحظ بها إسرائيل ولا حتى تركيا، ستنعكس على صعيد تعزيز التعاون الأمني، ومكافحة الهجرة غير الشرعية.